

قرارات مجلس الحاخامات الاعلى، وبالاخص رفض مشروع التقسيم.

ومن الملاحظ، ان مشروع التقسيم، الذي وضعته اللجنة الملكية (لجنة بيل)، قد استند الى اعتبارات الاستيطان اليهودي في فلسطين. ونجد ان المنظمة الصهيونية ادركت ذلك بشكل جيد، فعملت على بسط أستيطانها، في مراحل لاحقة، على اماكن لم تكن داخلية في خارطة التقسيم الملكية، بحيث تجعل من هذا الاستيطان هيكلاً لاطراف المناطق التي تريد الاستحواذ عليها بالشكل الذي يؤثر في أي مشروعات تقسيم مماثلة قد تحدث مستقبلاً. وانطلاقاً من هذا الاعتبار، فقد تسللوا الى مناطق بعيدة، لم يكن الصهيونيون قد وطّدوا اقدامهم فيها، ولم يكونوا قد وصلوا اليها، بعد، باستيطانهم، مثل منطقة بئر السبع، وهي تشمل حوالي ١٢,٥ مليون دونم؛ ومن ثمّ الاتجاه، من هناك، الى تخوم غزة، وتطلعهم الى اطراف النقب. وكان بن - غوريون اعلن «ان النقب لن يفلت من بين ايدينا في مطلق الاحوال». وفي ذلك اشارة واضحة الى أهمية هذه المنطقة بالنسبة الى الصهيونية، سواء على الصعيد الاستيطاني او على الصعيد الاستراتيجي - الامني، أو على الصعيد الاقتصادي.

ولكن الجدل حول موضوع التقسيم قد تمّ حسمه في المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد في بازل، في آب (اغسطس) ١٩٣٧، حيث وقف الوفد الصهيوني الاميركي في مواجهة هذا المشروع، ممّا ساهم في افشاله. وجاء في قرار المؤتمر: «يعلن المؤتمر ان مشروع التقسيم، كما قدمته اللجنة الملكية، غير مقبول؛ ويخوّل المؤتمر اللجنة التنفيذية لتدخل في مفاوضات، بهدف معرفة الشروط الدقيقة التي تقترحها حكومة جلالته من اجل اقامة دولة يهودية». وبذلك يكون قد تمّ اجهاض مشروع التقسيم، وفي الوقت عينه اعطت المنظمة الصهيونية اللجنة التنفيذية تفويضاً للبحث مع السلطات البريطانية في مشروع محسّن، بحيث يعرض هذا المشروع على المنظمة الصهيونية في مؤتمر جديد للبتّ فيه (٣٤).

وبعد ان سقط مشروع اللجنة الملكية، شكّلت لجان دولية ثمّ انحلّت واحدة اثر الاخرى، ورسمت خرائط، واحدة بعد الاخرى (لجنة وودهيد الفنية، واللجنة الانكلو - الاميركية، واللجنة الوزارية، ومشروع موريسون، ومشروع بيفن، ولجنة الامم المتحدة). وظلت الصهيونية تبحث عن المشروع الافضل، الذي يؤمّن لها اكبر مساحة من الاستيطان اليهودي. وقد استمرت الحركة التصحيحية في معارضتها للتقسيم؛ واكد جابوتنسكي، مراراً، ان «هذه هي سمة ارض - اسرائيل: نهر الاردن يمر في وسطها ولا يشكل حدوداً لها»؛ كما استمرت الاوساط الدينية في تمسّكها بـ «الارض الموعودة». وفي الوقت عينه، عارضت حركتا احدوت هعفودا وهشومير هتسعير مشاريع التقسيم، كل واحدة لاعتبارات مختلفة.

وكانت المنظمة الصهيونية عقدت، في أيار (مايو) ١٩٤٢، اجتماعاً استثنائياً، في نيويورك، في فندق بلتيمور، حيث وضعت الاسس العامة لبرنامجها المستقبلي، بحيث اصبح هذا البرنامج قانون السياسة الصهيونية الرسمية منذ ذلك الحين حتى قيام اسرائيل. وقد ورد في هذا البرنامج: «يطالب الاجتماع بتحقيق الغرض الاصلي لوعد بلفور وصك الانتداب، اللذين اعترفا بالصلة التاريخية القائمة بين الشعب اليهودي وفلسطين؛ ولكي يتيحا الفرصة لتأسيس كومنولث يهودي في فلسطين، وفقاً لما جاء في تصريح الرئيس ولسون». وفي الشهر الاخير، من العام عينه، اعلن بن - غوريون ان الصهيونية قد رسمت سياستها على اساس ان فلسطين يجب ان تصبح دولة لليهود. وعلى الاثر، عقد زعماء الصهيونية في فلسطين مؤتمراً موسّعاً في القدس، واعلنوا عن رغبتهم الاجماعية في تحويل فلسطين، بالكامل، الى دولة يهودية. وكان وايزمان من المعارضين لهذا النهج، وقال «ان برنامج